

تقرير

«انشمساوا يا لبنانيي على راس السطح»

وزارة الطاقة تطلق حملة توفير استهلاك الكهرباء عبر السخانات الشمسية

حفظ الطاقة، التي نص عليها قرار مجلس الوزراء لتحويل ما بقي من أرصدة دعم المازوت في عام 2009، التي تبلغ قيمتها 9 ملايين دولار، وهي كانت قد بدأت بمشروع الثلاثة ملايين ليرة المؤفّرة للطاقة.

واللافت هو أنّ الحملة قدّمت في قالب مميّز عبر «أخوت شاناوي»، الخبير في موضوع المياه، الذي كان قد أوصلها عبر قناة من نبع الصفا إلى قصر «المير» بشير عام 1813. وبعد 200 عام جرت استعادة هذه الشخصية التاريخية خلال المؤتمر الصحفي في الوزارة، لتوصي اللبنانيين بتحويل هذه الطاقة المتجددة المجانية إلى استغناء حقيقية لهم وللخزينة وللبيئة، عبر التجاوب والمشاركة في إنجاح هذه الخطة الوطنية الشاملة بشراء سخانات شمسية. وفي إطار «سكتش» متكامل من حيث الزي والأداء، توجّه «أخوت شاناوي» إلى المواطنين بالقول: «انشمساوا يا لبنانيي على راس السطح»، لما لهذا التدبير من إفادات كثيرة، حيث سيوفر كل منزل يعتمد إلى استخدام السخانات 39 ألف ليرة من استهلاك الكهرباء شهرياً.

من جهته، شدّد ممثل شركة «كليمينتي»، سامي صعب، على أهمية الحملة التي تطلقها وزارة الطاقة للترويج لاستخدام الطاقة النظيفة.

(الأخبار)

لبنان. والفكرة عبارة عن تخصيص مبلغ 1,5 مليون دولار لدعم كل مواطن بمبلغ 200 دولار عند شرائه السخان الشمسي، بما يسمح بدعم حوالي 7500 مواطن.

وتندرج هذه الخطوة في إطار أجندة عمل وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، وتؤدي دوراً مهماً في إطار الهدف الاستراتيجي الذي حددته الحكومة اللبنانية، والمتمثل بالوصول إلى أن تصبح الطاقات المتجددة تمثل 12% من الطاقة الإجمالية في لبنان بحلول عام 2020. وأوضح بيار حوري أنّ هذه الآلية مبنية على تعميم من مصرف لبنان إلى جميع المصارف اللبنانية، ويبدأ العمل بها في 29 من الشهر الجاري، علماً أنها لا تلزم المواطن بالتعامل مع مصرف محدد. وأشار إلى أنّ هذه الآلية تمثل محوراً من المحاور الثلاثة في موضوعات

يتمتع لبنان بأكثر من 300 يوم مشمس على مدار العام، وحتى الآن لم يكن يفعل شيئاً للاستفادة منها على صعيد توليد الطاقة! لكن يبدو أنّ الأمور متجهة إلى التغيير، حيث أصبح بمقدور كل مواطن شراء سخان شمسي (مدعوم)، يتكلف عليه 25 ألف ليرة شهرياً فقط، ويوفر على جيبيه وعلى البيئة الكثير من المصاعب التي أضحت تقليدية.

فقد أطلقت وزارة الطاقة والمياه رسمياً أمس، حملة جديدة من ضمن الخطة الموضوعية للاستفادة من الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وكيفية استغناء كل منزل وعائلة منها.

وتقوم حملة الترويج لاستغلال أشعة الشمس على تسهيلات تمتد إلى خمس سنوات يقسّم خلالها المواطن سعر السخان بفائدة صفر في المئة، وفي إطارها تنفذ الوزارة سياسة إيجابية تقضي بدعم سعر كل سخان يجري شراؤه بمبلغ 200 دولار، أي إنّ هذا المبلغ يحسم من السعر لدى شراء السخان عبر المصرف.

وفي المؤتمر الصحفي شرح مدير المركز اللبناني لحفظ الطاقة بيار حوري آلية التمويل الجديدة للسخانات الشمسية، بحسب قرار مجلس الوزراء رقم 59 تاريخ 10 آذار 2010، القاضي بخلق آلية تمويل لدعم السخانات عبر الطاقة الشمسية في

25 ألف شهرياً لتبسيط
السخان... وفر بـ39 ألف ليرة
في استهلاك الكهرباء

سعر «الخسة» في السوبرماكت بـ2000 ليرة!

معدلات الأسعار للسلع ذاتها في المحال الصغيرة؛ حيث يباع كيلوغرام البندورة (باب أول) في السوبرماركت الكبرى بـ3083 ليرة بينما يباع في المحال والميني ماركت بـ2365 ليرة، فيما المعدل العام لسعر كيلوغرام البندورة وفق الوزارة هو 2724 ليرة. وكذلك تفاوتت أسعار الكوسى والبانجان والمفوف واللويبا والسبانخ والخيار والجزر، يرتفع سعر السوبرماركت عن المحال الصغرى إلى ما بين 150 ليرة و600 ليرة لبنانية؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى اللحوم والدجاج، حيث تفاوتت الأسعار بين السوبرماركت الكبرى والصغرى، لتصل إلى حوالي ألفين و900 ليرة لكيلوغرام صدور الفروج... وينسحب هذا الواقع كذلك على الألبان والأجبان والحبوب.

(الأخبار)

وشوبرن في طريق الجديدة، أن شاركته عون يضم أكبر عدد من السلع الاستهلاكية ذات الأسعار الأقل من جميع السوبرماركت الأخرى، إذ في شاركته عون قرن الشباك 6 سلع أقل سعراً من المعدل العام للأسعار و9 من السوبرماركت الأخرى، وفي الدوشرية 9 سلع أقل سعراً من المعدل العام ومن السوبرماركت الأخرى، فيما احتلت كل من سوبرماركت أبو خليل في جبيل وشوبرن في طريق الجديدة المرتبة الثانية بـ5 سلع سعرها أقل من المعدل العام للأسعار التي تعرضها السوبرماركت الأخرى. إلا أنّ سببها في الأشرافية TSC في وسط بيروت لم يكن لديهما أي سلعة ذات سعر أقل من السوبرماركت الأخرى.

من جهة أخرى، بين جدول آخر أعدته المديرية أنّ معدل أسعار السوبرماركت الكبرى لبعض السلع يفوق بأشواط

«الخسة» في السوبرماركت الكبرى بـ2000 ليرة وفي الميني ماركت بـ1100 ليرة؛ فقد أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة لأثمة تتضمن أسعار السلع الغذائية الأساسية، من لحوم وخضّر وفاكهة ولبنان وأجبان وحبوب وحليب، والمطروحة في 10 سوبرماركت كبرى وفي المحال الصغيرة، كذلك حددت المعدل العام لسعر أكثر من 43 سلعة غذائية أساسية. وبين جدول المقارنة الذي أعدته مديرية حماية المستهلك في الوزارة، والذي شمل 10 سوبرماركت، وهي سوبرماركت الخولي في منطقة الجديدة، سبببس ضبية والأشرافية، COOP الحمراء، GOODIES الحمراء، TSC الحمراء ووسط بيروت، سوبرماركت إدريس في الحمراء، سوبرماركت فهد في قرن الشباك، لو شاركته عون في قرن الشباك وسد البوشرية، سوبرماركت أبو خليل في جبيل

سعي العائلات المنخفضة الدخل للتمكّن سيزداد صعوبة، هنا حيث لن تتمكن من منافسة الأثرياء

أما على صعيد قوانين التملك للأجانب، فهي مناسبة جداً في لبنان، وتخفف من الحمل القانوني المفروض في البلدان الأخرى بهدف تقنين القطاع، وهي تمثل بالتالي عامل جذب أساسياً للاستثمارات العربية المباشرة في القطاع العقاري.

ويشير التقرير إلى أنّ الطلب الثابت خلال الأعوام العشرة الماضية هداً قليلاً خلال عامي 2005 و2006، بسبب الاضطرابات السياسية المحلية والعدوان الإسرائيلي. لكن ترجح ذلك فقط على صعيد الطلب المحلي، حيث استفاد المستثمرون العرب خلال تلك المرحلة من القوانين الجديدة التي صدرت في عام 2005 لتسهيل تملك الأجانب. وهكذا بلغت مساحة العقارات التي اشتروها في ذلك العام 3,52 ملايين كيلومتر مربع، بزيادة نسبتها 125% مقارنة بالعام السابق. ويضاف إلى ذلك عامل ارتفاع معدلات السوولة العربية بسبب الفورة النفطية الذي تصافر مع انهيار السوق المالية السعودية في عام 2006، ما جذب الرساميل والاستثمارات إلى لبنان.

وبعد ذلك أدى «اتفاق الدوحة» في عام 2008 إلى هدوء المناخ السياسي، وبالتالي إلى مزيد من الطلب الأجنبي.

وعموماً، إنّ عوامل توسع الطلب، إضافة إلى ندرة الأراضي وارتفاع تكاليف البناء، «مارست ضغوطاً صعودية على أسعار الأراضي والشقق» السكنية. ففي منطقة «سوليدير» ارتفعت الأسعار بنسبة 100% بين عامي 2006 و2010، وتركز الارتفاع خلال العامين الماضيين.

(الأخبار)



2.67 مليار دولار

قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان في العام الماضي، وهي تمثلت بـ35% فقط من تحويلات المغتربين الرسمية وفقاً للبنك الدولي

وأكثر ما يثير القلق على هذا الصعيد، هو أنّ «الأرباح المحققة في قطاع العقارات مستتناة كلياً من أي نوع من الضرائب».

عامل آخر يفسر الاستثمارات الهائلة في القطاع العقاري من جانب الأجانب، وتحديدًا العرب، هو طبيعة الاقتصاد الوطني المتمثلة بحرية المبادرة، فهناك البيئة المألوفة للبرالية وسوق حرّة لصرف العملات وقانون السرية المصرفية وعدم وجود قيود على حركة الرساميل.

باختصار

مراقبة الأسعار خلال الأعياد

هذا ما أكده المدير العام لوزارة الاقتصاد بالإناية رئيس مصلحة حماية المستهلك فؤاد فليفل في حديث إذاعي، وقال «إن الوزارة والمديرية بدأت منذ نحو عشرة أيام مراقبة الأسعار منعاً للتلاعب خلال فترة الأعياد».



ولفت إلى أنّ وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفي أصدر قراراً بتسيير دوريات حتى بعد الدوام الرسمي، مشيراً إلى تسطير محاضر ضبط في حق المخالفين يومياً.

ودعا فليفل المواطنين إلى إبلاغ مصلحة المستهلك عن أي مخالفة إذا تجاوز سعر كيلو لحم البقر 16725 ليرة، وكيلو لحم الغنم 20 ألفاً.

وإذ أكد أنّ هناك رقابة على أسعار الحلويات، دعا المواطنين إلى التأكد من الوزن الصافي، وخصوصاً خلال فترة الأعياد.

(وطنية، مركزية، الأخبار)

السابع عشر في جامعة الروح القدس الكسليك، في حلقة حوار عن «ضمان الجودة».

وأشار برو إلى أنه جرى اقتراح وتحديث ثمانية مشاريع قوانين ومراسيم في مجال المواصفات والاعتماد وعلم القياس (المتروولوجيا) وقانون القواعد الفنية وإجراءات تقويم المطابقة والمجلس الوطني للجودة وقانون المنافسة وقانون مسؤولية وسلامة المنتج، إضافة إلى المساهمة في اقتراح مشروع قانون سلامة الغذاء بالتعاون مع اليونيدو ومشروع قانون تشجيع الصادرات بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين.

وحدث برو النقابات الصناعية على أخذ زمام المبادرة والعمل مع المصانع الغذائية على الالتزام بالمواصفات والمعايير والشروط الصحية، دون إغفال ذكر دور القطاع الرسمي في تجهيز وتطوير البنية التحتية التشريعية والمؤسسية في القطاع العام.

وأشار إلى أنّ استمرار وتفعيل التنسيق بين القطاعين العام والخاص هو السبيل الوحيد للارتقاء بالصناعات الوطنية إلى المستوى المطلوب لمواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة وزيادة حجم الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية والعالمية.

على إجراء معاملات التأكد والفحص وإصدار الشهادات المناسبة للمنتجات المعدة للتصدير في مختبرات معهد البحوث إلى جانب مختبر الغرفة بعد تجهيزه».

على أن يسهم هذا التدبير في شكل كبير في تسريع آليات التصدير الصناعي في ظل ضغط كبير تشهده مختبرات وزارة الزراعة، مع سلسلة التدابير المتخذة للتأكد من سلامة المنتجات، وللحفاظ على الصحة العامة.

«المال والموازنة» تجتمع في 23 الحالي

حيث ستعقد لجنة المال والموازنة جلسة في العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء في 23 الحالي، لمتابعة درس ومناقشة موضوع حساب المهمة وقطع الحساب مع وزارة المالية وديوان المحاسبة، وذلك استكمالاً للجلسات السابقة التي عرضت لهذا الموضوع.

العمل على تحديث القوانين ودعم المؤسسات العامة

هذا ما أشاد به مدير برنامج الجودة علي برو، ممثلاً وزارة الاقتصاد والتجارة في المؤتمر الدولي العلمي

الانتهاء من مسح أسواق الجملة

الكلام لوزير الزراعة حسين الحاج حسن، الذي أعلن أنّ وزارة الزراعة ستنتظم قريباً ورشة عمل تخصص لموضوع أسواق الجملة، بعدما أنجز مسح لهذه الأسواق، كما يُعمل على وضع أنظمة ستصدر بموجب قرار وتتضمن معايير التوضيب والتبريد



للمنتجات الزراعية. وأشار إلى قرب عقد لقاء عام للعاملين في الوزارة لبحث ما أنجز والتعاون في وضع الخطط المستقبلية لعمل الوزارة.

جمعية الصناعيين أعلنت آلية جديدة لتسريع التصدير

إذ إنه في إطار تفعيل وتسريع عمليات تصدير المنتجات الصناعية، عُقد اجتماع ضم وزير الزراعة حسين الحاج حسن ورئيس جمعية الصناعيين نعمة إفرام ورئيس معهد البحوث الصناعية بسام الفرن مع تقنيين من المعهد، انضم إليهم لاحقاً وفد من غرفة التجارة والصناعة والزراعة برئاسة محمد شقير، وجرى الاتفاق